



كلية دارالعلوم
قسم الشريعة الإسلامية

أثر التقدم الطبي في الاجتهاد الفقهي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية
من إعداد الطالب /

محمد إبراهيم محمد فرحات

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة /

مريم إبراهيم هندي

استاذ الشريعة الإسلامية، بكلية دارالعلوم
جامعة القاهرة

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م



الإهداء

إلى كل من له فضل علي...

إلى كل من علمني حرفاً....

إلى كل من أهدى إلي عيلاً...

جزاكم الله عني خيراً

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى على نعمه التي لا تحصى، ومنها نعمة إتمام هذا العمل، أهل الشاء والمجد، سبحانه وتعالى يقيل العثرات، ويغفر الزلات، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتي الجليلة، الأستاذة الدكتورة/مريم إبراهيم هندي، على ما تفضلت به من قبول الإشراف على هذه الرسالة، ولقد رأيت منها من تفانيها وإخلاصها ما زادني همّة لإتمام تلك الرسالة، فلقد تعاهدت البحث منذ أحرفه الأولى بالعناية والاهتمام، وقرأته حرفاً حرفاً، فسدتُ خلاً، وقومت عوجاً، ولم تبخل بنصح ولا توجيه، فجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك في عمرها وعملها.

كما أتقدم بوافر الشكر إلى فضيلة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم، أستاذ الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم-جامعة القاهرة، وفضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد فهمم الجندي، أستاذ الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم-جامعة الفيوم، على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، على كثرة الانشغال، وزحام الأعمال، وما تكبدا فيها من عناء القراءة على طولها، مع التعقيب والنصح والتوجيه، فأتم الله بهما العمل، وقوما ما فيها من السهو والخلل، أسأل الله تعالى أن يبارك في جهودهما، ويرزقهما البركة في الوقت والعمر، وأن يجازيهما عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص التقدير والعرفان للأستاذ الدكتور/ رمضان الحسين
جمعة، رحمه الله تعالى، والذي أسند إليه أمر مناقشة هذه الرسالة، ولكن حالت المنية
دون التشرف بمناقشته، ولقد أحسن استقبالي وأكرمني بخلقه الكريم وتواضعه، وبذل
جهداً في قراءة الرسالة، والتعقيب عليها قبل أن توافيه المنية، فأسأل الله تعالى أن
يجازيه عني خير الجزاء، وأن يجعل كل هذا في ميزان حسناته، وأن يرفع من درجاته.
كما أتوجه بالشكر والتقدير، لجميع أساتذتي بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، وأتوجه
بالشكر والعرفان لجامعتنا الموقرة العريقة، جامعة القاهرة، على إتاحة هذه الفرصة
الثمينة، للتعلم والبحث والدراسة، ففتحت أفقاً، وأنارت سبلاً، بارك الله فيها وفي كل
القائمين عليها، وأدامها عزاً للإسلام والمسلمين.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لأساتذتي وزملائي الأطباء، بكلية الطب جامعة
المنصورة، على ما أسدوه لي من النصح والإرشاد في دقائق المسائل الطبية، وما بذلوه
من وقت وجهد، في المناقشات والمحاورات حول المستجدات الطبية، في الفروع
والتخصصات المختلفة، مما أنار لي السبيل، وفتح لي المزيد من الآفاق لإتمام هذا
البحث.

كما أتوجه بالشكر لكل شيخ ومعلم كان له فضل علي، فكلُّ من علمني حرفاً، أنا مدين
له بالفضل، وكل من غرس بذرة، له في هذه الثمرة أجر.

ولا أراني مع أهل الفضل هؤلاء إلا كما قال الشاعر:

لَهُ أَيَادٍ إِلَى سَابِقَةٍ أُعِدُّ مِنْهَا وَلَا أُعَدِّدُهَا

فلا أملك لهم إلا الدعاء: اللهم جازهم عني خير الجزاء.

وأختم بالشكر الوافر لأسرتي، التي تحملت مرارة انقطاعي للبحث، وتقصيري في كثير من حقوقهم علي، فكانوا لي خير عون وسند، فشد الله وَعَزَّاهُ بهم أزري، وأتم وَنَعَمَ بهم أمري، وأخص بالشكر زوجتي الغالية، التي شاركتني عبء الطريق، وتحملت غير متبرمة وعورة المسار، وخففت عني كثيراً من الشواغل التي لولاها ما تم هذا العمل، فلا أملك لها إلا الدعاء، أن يتقبل الله منها و يجازيها خير الجزاء.

المقدمة

وتشتمل على:

- بيان أهمية الموضوع.
- أسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- أسئلة البحث.
- صعوبات البحث.
- خطة البحث.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين،
وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بخير وإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فإن شرف العلم من شرف المعلوم، ولهذا فإن علوم الشريعة كلها شريفة
المنزلة، عالية المقام، إلا أنها تتفاوت في المنزلة وتتفاضل فيما بينها، فمن بين
كل تلك العلوم الشريفة نجد أن علم الفقه "أشرف العلوم قدراً، وأعظمها أجراً،
وأتمها عائدة، وأعمها فائدة، وأعلاها مرتبة، وأسناها منقبة، يملأ العيون نوراً،
والقلوب سروراً، والصدور انشراحاً، ويفيد الأمور اتساعاً وانفتاحاً.

هذا لأن ما بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام والاستمرار
على وتيرة الاجتماع والالتزام، إنما هو بمعرفة الحلال من الحرام، والتمييز بين
الجائز والفساد في وجوه الأحكام"^(١).

ومنذ نشأة هذا العلم الجليل يتناول بنيانه، وتتكامل أركانه، ولا يزال
النظر والاجتهاد في مسائله ومباحثه في حركة دائمة، والدارس لعلم الفقه يجد أن
الكثير من المسائل التي ناقشها الفقهاء في مرحلة زمنية معينة، أو في مكان
معين، تم تغيير الاجتهاد فيها، وتعديل وجه البحث فيها، وما ينبني من الحكم
النهائي عليها، تبعاً لتغير الزمان والمكان، وربما تغير العادات.

ومن أهم العوامل في تغيير النظر الفقهي كان تغير العلم بالمسألة؛ فربما
بنى الفقهاء الأوائل الحكم في مسألة ما على ما وصلوا إليه من العلوم والمعارف،
ثم تغير النظر لتلك المسألة وفقاً لما استجد لديهم من العلم.

فهناك الكثير من المسائل التي كانت موجودة في الواقع، وتناولها فقهاؤنا
رحمهم الله بالبحث والدراسة، وقدموا لها التصورات والحلول التي كانت تتماشى
مع طبيعة العصر، ومدى تطور العلوم والمعارف في شتى المجالات، فتأثر
اجتهادهم في تلك المسائل بهذه المعطيات.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ١٣ (تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).

ومع تقدم الزمان تغير الكثير من النواحي العلمية والثقافية والعادات المجتمعية، مما يتطلب من علماء الشريعة والباحثين استكمال مسيرة الاجتهاد الفقهي ليواكب تلك المتغيرات ويساير حركة التطور العلمي، خاصة في العقود الأخيرة التي حطت العلوم الإنسانية فيها خطوات -بل قفزات- غير مسبقة في تاريخ البشرية.

والمنتبع للحركة العلمية الفقهية يجد أنَّ العلماء والباحثين المعاصرين قد بذلوا الكثير من الجهود المحمودة في هذا المضمار، وكان من ثمره هذه الجهود الكثير من الأبحاث والدراسات، وعُقدت الكثير من المؤتمرات والندوات، لمناقشة مسائل النوازل العصرية، وتنوعت تلك الجهود ما بين اجتهادات فردية، واجتهادات جماعية متمثلة في المجامع الفقهية، ودور ومجالس الإفتاء العامة، والمنظمات المتخصصة.

لكن غلب على هذه الحركة العلمية التركيز على المسائل المستجدة والنوازل العصرية، وقلَّ إلى حد كبير توجه الجهود إلى جانب إعادة النظر في المسائل التي بحثها الفقهاء قديماً، وتنقيح التراث العلمي بصفة عامة، والفقه بصفة خاصة، وتنقيته من الكثير من المعلومات والتصورات التي كانت سائدة في مراحل زمنية معينة، وثبت خطؤها -الكلي أو الجزئي- أو ما عادت الحاجة داعية إليها في هذا الزمان، خاصة أنَّ الكثير من تلك المعلومات لازالت تطبع وتتناول في مجال الدرس والبحث العلمي.

وليس معنى هذا تغيير هذا التراث، أو التناكر له، وطرحه جانباً، وإحلال تلك المستجدات محله، لكنه يعني استكمال ما بدأه علماؤنا الأجلاء، والسير على نهجهم، والنسج على منوالهم، فهم الذين علمونا قواعد البحث العلمي، وهم من رأينا في تراثهم آثار التجديد العلمي، وهم من قرروا أن تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان والأعراف ليس مستغرباً في الشريعة، بل هذا هو الموافق لما جاءت به الشريعة، وهو ما فهمه فقهاؤنا الأوائل رحمهم الله، وطبقوه، كما هو

مُشاهد ومبسوط في تراثهم العلمي الرائع^(١).

ومن هذا المنطلق استخرت الله تعالى في أن أجعل بحثي لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية في هذا الجانب الحيوي، واخترت لمجال الدراسة مجالاً على درجة عالية من الأهمية أيضاً، ألا وهو مجال المستجدات الطبية، سواءً في مجال الاكتشافات العلمية الحديثة المتعلقة بالجسد البشري، أو في مجال التشخيص والتداوي، والربط بين ذلك كله وأثره على المسائل الفقهية فهماً، واستدلالاً، واختياراً للراجح من الأحكام.

عنوان البحث:

أثر التقدم الطبي في الاجتهاد الفقهي.

أهمية الموضوع:

- ١- حاجة المكتبة الفقهية إلى مثل هذه الدراسات التي تساعد على دفع مسيرة التطوير والتجديد المستمرة في البحث، والدراسات الفقهية.
- ٢- تطور العلوم الطبية بشكل غير مسبوق في العصر الحديث، وهذا التطور في حالة من التسارع والتلاحق تثير الفضول العلمي، وتبعث على التعمق في دراسة آثار هذه التطورات على المجال الفقهي، فلا يخفى كثرة الأحكام الفقهية المتعلقة بالجوانب الطبية، سواءً أكانت من جهة التصور، أو الاجتهاد في استخراج الأحكام، وبالتالي فالحاجة ماسة لبيان مدى ارتباط هذين العلمين الجليلين، وتسليط الضوء على أثر تغير المعطيات الطبية وتطورها على

(١) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ "إِنَّ ما جرى ذكره هنا عند اختلاف الأحكام عند اختلاف العوائد فليس في الحقيقة باختلاف في أصل الخطاب؛ لأنَّ الشرع موضوع على أنَّه دائم أبدي، لو فرض بقاء الدنيا من غير نهاية، والتكليف كذلك؛ لم يحتج في الشرع إلى مزيد، وإنما معنى الاختلاف أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها" (الموافقات للشاطبي: ٤٩١/٢، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

المسائل الفقهية، وبيان مدى تأثير الاجتهاد الفقهي تبعاً لذلك.

٤- الحاجة إلى الوصول إلى أسس علمية جديدة، تواكب المستجدات العصرية، لتعين الفقيه والمجتهد العصري في البحث الفقهي المعاصر.

٥- الحاجة إلى تنقيح الكثير من المصنفات الفقهية التراثية، المشحونة بالكثير من المسائل المبنية على تصورات قديمة للمسائل الطبية، سواء المتعلقة بالتشريح وعلوم وظائف الأعضاء، أو المتعلقة بالممارسات الطبية في جوانب طبعة الأمراض، والتشخيص والتداوي.

أسباب اختيار الموضوع:

مع الأخذ في الاعتبار أهمية الموضوع، كما تم تسليط الضوء عليها في الفقرة السابقة، فإنني أضيف إليها بواعث اختياري لهذا الموضوع، كما يوضح في الأسباب التالية:

١- الرغبة في التخصص في علم الفقه، لما له من الأهمية ليس في جانب تحصيل العلم الشرعي فقط، بل ولأثره البالغ في بناء العقلية والشخصية البحثية، وينمي القدرة على ضبط التفكير والاجتهاد.

٢- الرغبة في خدمة هذين العلمين الجليلين: الفقه، والطب، والربط بينهما في مصنف علمي واحد، وإظهار مدى الترابط بينهما وتأثر كل منهما بالآخر؛ فلقد منَّ الله تعالى عليَّ بدراسة هذين العلمين، وحصلت على درجة التخصص الطبي -الماجستير- ولذلك كانت رغبتني في استكمال الجهد البحثي بما يجمع بين هذين المجالين.

٣- جمع شتات الموضوع المتشعب الواسع، بين دفتي بحث واحد ليسهل الرجوع إليها.

٤- لفت أنظار الباحثين إلى أهمية الرجوع إلى معرفة الجوانب الطبية للمسائل الفقهية التي لها صلة بها، خصوصاً تلك التي يترتب عليها جملة من الأحكام الأخرى، مثل حل الشيء أو حرمة بناء على تصور ماهيته، أو رجحان أحد الأقوال الفقهية بناء على دقة المعلومة الطبية التي ينبني عليها، ونحو ذلك مما لا يستغني عنه الباحث.

الدراسات السابقة:

في مرحلة اختيار البحث، وبعد الاستقرار على موضوعه وعنوانه، لم أقف على رسالة مشابهة في حدود اطلاعي، وبعد شروعي في كتابة البحث ظهرت عدة رسائل تتناول مواضيع مقارنة لموضوع البحث، وهي كالآتي:

١- "أثر التقنية الحديثة في الخلاف الفقهي"، وهي رسالة دكتوراة في الفقه المقارن، من إعداد الباحث/ هشام بن عبد الملك بن عبدالله بن محمد آل الشيخ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، وتمت مناقشتها بالمعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧ هـ.

وهي دراسة كبيرة موسوعية، تناول فيها الباحث التقنية الحديثة بشكل عام في الطب والاتصالات وغيرها، وأثر تلك المستجدات في المباحث الفقهية المختلفة.

• ولقد استفدت منها في الكثير من المسائل في هذه الدراسة، منها:

- أثر التقدم الطبي في مسائل الحيض والاستحاضة.

- أثر التقدم الطبي مسألة أكثر الحمل.

- أثر التقدم الطبي في مسائل الخنثى.

• الفارق بينها وبين الدراسة الحالية:

أ- الدراسة الحالية تختص بالتقدم العلمي في مجال الطب تحديداً، وتلك الدراسة تناولت الأمور الطبية وغيرها من مظاهر التقدم التقني الحديث.

ب- هناك بعض المباحث المشتركة بين الدراستين، لكن هذه الدراسة تناولت الكثير من المواضيع التي لم تتطرق إليها تلك الدراسة، مثل فهم الطبيعة التشريحية للأعضاء، والطبيعة الوظيفية، وأثر ذلك على مسائل الطهارة، وغيرها.

ج- رغم الجهد الكبير المبذول في تلك الرسالة، أسأل الله تعالى أن يجازيه عنه خير الجزاء، إلا أنها اتسمت بقلّة المراجع الطبية المتخصصة التي يعول عليها في مجال البحث الطبي، مما جعل عرض المسائل الطبية يشوبه الكثير من النقص، فضلاً عن دقة العرض.

٢- "مستجدات العلوم الطبية وأثرها في الاختلافات الفقهية"، رسالة دكتوراه، في الفقه الإسلامي، للباحث/ محمد نعمان البعداني، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد الصادق محمود، وتمت مناقشتها، بكلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٣٣ هـ، ٢٠١٢ م.

وهي رسالة قريبة جداً من موضوع هذا البحث، تناول فيها الباحث أثر المستجدات الطبية في نشأة الخلاف الفقهي، وأثر المستجدات الطبية في باب العبادات، وأثر المستجدات الطبية في بعض مسائل النكاح، وأثر المستجدات الطبية في أبواب الأطعمة والتداوي والميراث والجنايات والحدود.

وهي دراسة كبيرة موسوعية، بذل فيها الباحث جهداً كبيراً، أسأل الله تعالى أن يجازيه عنه خير الجزاء.

• ولقد استفدت منها في الكثير من المسائل في هذه الدراسة، منها:

- أثر التقدم الطبي في مسألة نفخ الروح.
- أثر التقدم الطبي في مسائل الحيض والاستحاضة.
- أثر التقدم الطبي مسألة أكثر الحمل.
- أثر التقدم الطبي في مسألة حمل الحائض.
- أثر التقدم الطبي في مسألة تحديد وقت الوفاة.

• الفارق بينها وبين الدراسة الحالية:

أ- رغم الجهد الكبير المبذول في الرسالة، إلا أن الرسالة اتسمت بالفقر الشديد في المراجع الطبية المعتمدة، والتي يعول عليها في مجال البحث العلمي الطبي.

والباحث أقر في أمانة علمية أن هناك إشكالاً في البحث لديه حيث قال في معرض سرده لإشكاليات البحث: "الجهل بغير العربية مما حال دون الاستفادة من المراجع الأجنبية، خصوصاً تلك التي تمتلئ بها كليات الطب والصيدلة التي قمت بزيارتها بحثاً عن مراجع للبحث".

ب- ولم تقتصر مشكلة المرجعية العلمية عند هذا الحد فقط بل اعتمد الباحث في إحالاته العلمية على مواقع الأنترنت العامة، والمدونات وغير ذلك

مما لا يعدُّ مرجعية علمية لا طبية ولا غير طبية، وبني الكثير من أحكامه على ما دُوِّن في تلك المواقع، مما يعدُّ من نقاط الضعف الشديدة في البحث.

ج- الدراسة الحالية تعتمد في الأساس على المسائل الفقهية التي سبق بحثها في كتب فقهاءنا الأوائل ولم تتطرق إلى مسائل النوازل الطبية.

٣- "أثر التقنية الطبية في الاختلافات الفقهية، من خلال باب الأطعمة والتداوي والجنايات والحدود" دراسة فقهية طبية مقارنة، رسالة ماجستير، في الفقه المقارن، للباحث/ عبد المجيد المبروك علي خالد، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ عزت شحاته كرار، وتمت مناقشتها، بكلية دار العلوم، جامعة المنيا، ٢٠١٨ م.

تناول فيها الباحث مفهوم التقنية الطبية، وناقش مسألة الارتباط بين علمي الفقه والطب، ثم ناقش بعض المسائل في باب الأطعمة والذبائح مع بيان أثر التقنية الطبية الحديثة عليها، مثل تقديم النجاسات والهرمونات كعلف للحيوان، ومناقشة حكم التدخين، والتداوي بالأدوية المشتعلة على الكحول، وحكم استخدام الجيلاتين في الدواء والغذاء، كما ناقش في باب الحدود والجنايات أثر التقنية الطبية الحديثة على استيفاء القصاص فيما دون النفس.

• الفارق بينها وبين الدراسة الحالية:

أ- الدراسة الحالية تتناول أبواب الفقه المختلفة، بينما تلك الدراسة تقتصر على ما يخص بأبواب الأطعمة والتداوي، والجنايات والحدود.

ب- الدراسة الحالية تعتمد في الأساس على المسائل الفقهية التي سبق بحثها في كتب فقهاءنا الأوائل ولم تتطرق إلى مسائل النوازل الطبية.

٤- "أثر المستجدات الطبية على الفتوى في باب الطهارة"، وهي رسالة ماجستير في الفقه، من إعداد الباحث/ زايد نواف الدويري، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عقلة الإبراهيم، وتمت مناقشتها بكلية الشريعة، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

تناول الباحث فيها بعض المباحث في باب الطهارة وعلاقته بالمستجدات في علم الطب، مثل حكم الماء المشمس، وختان الإناث، وحكم الماء المتنجس الذي تمت معالجته.

• الفارق بينها وبين الدراسة الحالية:

أ- الدراسة الحالية تتناول أبواب الفقه المختلفة، بينما تلك الدراسة تقتصر على ما يخص بباب الطهارة فقط.

ب- هناك بعض المباحث المشتركة بين الدراستين، لكن الدراسة الحالية تناولت الكثير من المواضيع التي لم تتطرق إليها تلك الدراسة، مثل فهم الطبيعة التشريحية للأعضاء، والطبيعة الوظيفية وأثر ذلك على مسائل الطهارة، وغيرها.

٥- "المستجدات العلمية وأثرها على الفتوى في الأحوال الشخصية"، وهي رسالة ماجستير في تخصص الفقه وأصوله، من إعداد الباحثة/ صفاء محمود العياصرة، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ علي العمري، وتمت مناقشتها بكلية الشريعة، جامعة اليرموك: ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.

تناولت الباحثة فيها أثر المستجدات العلمية بصفة عامة، على المباحث الخاصة بالأحوال الشخصية، مثل حكم الفحص الطبي قبل الزواج، وأحكام بنوك النطف، والتلقيح الصناعي.

• الفارق بينها وبين الدراسة الحالية:

أ- الدراسة الحالية تختص بالتقدم العلمي في مجال الطب تحديداً، وتلك الدراسة تناولت بعض الأمور الطبية، وكذلك غير الطبية مثل وسائل الاتصال الحديثة و أثرها على عقد النكاح.

ب- الدراسة الحالية تتناول أبواب الفقه المختلفة، بينما تلك الدراسة تقتصر على ما يخص الأحوال الشخصية، من عقد النكاح، والحمل، وإثبات النسب، والرضاع.

أسئلة البحث:

- ١- هل هناك ارتباط بين علمي الفقه والطب؟ وما حدود هذا الارتباط؟
- ٢- هل استطاع التقدم الطب الحديث تغيير التصور العام لبعض الجزئيات المتعلقة ببعض المسائل الفقهية؟
- ٣- هل هناك أثر لتغير المعطيات الطبية الحديثة على تغير الحكم